الهجرة القسرية وتداعياتها الأمنية على المنطقة العربية
دراسة تحليلية لبروتوكول مراكش

Forced migration and its security implications in the Arab region
Analytical study of the Marrakech Protocol

آسيا لعمراني*
جامعة الجزائر3- الجزائر
lamrani.assia@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال:2021/05/01 تاريخ القبول:31/05/ 2021 تاريخ النشر:2021/06/08

ملخص:

تعد الهجرة القسرية، محل اهتمام صناع القرار السياسيين والمنظمات الدولية الفاعلة بالنظر لتزايد حجمها وتعقيداتها، سواء تعلق الأمر بالدول الأوروبية بوصفها الوجهة المفضلة للمهاجرين القسريين أو الدول العربية الموزعة بين المصدر والعبور. ورغم التحديات المتزايدة للهجرة القسرية وارتباطها مع الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أن الكم الهائل من الأدوات التشريعية الوطنية، الإقليمية والدولية (القوانين، الاتفاقيات)، لم تتوصل إلى التقليص من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

كما أن تطور وتأزم الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، جعل من حركية الهجرة القسرية مسألة في غاية التعقيد في البحر المتوسط، مما يستوجب اتخاذ قرار فعلي، وهذا الموقف لن يتأتى ما لم تتفق جميع الأطراف وتلتف حول الميثاق العالمي حول الهجرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة القسرية. المعضلة الأمنية. إعادة التوطين. بلد المنشأ. الهجرة الآمنة.

Abstract: Forced migration concerns political decision-makers and effective international organizations due to its increasing size and complexity, whether it is about European countries as a preferred destination, or Arab countries distributed between source and crossing. Despite the increasing challenges of forced migration and its link with terrorism and organized crime, the vast amount of national, regional and international legislative tools (laws, agreements) have not been able to reduce the negative effects of this phenomenon.

The security situation in the Middle East, North Africa and Europe has also developed and worsened, making the movement of forced migration a very complex issue in the Mediterranean, which necessitates an actual decision. This situation will not happen unless all parties agree and gather around the Global Compact for Migration.

Key words: Forced migration. Security dilemma. Resettlement. Country of origin. Safe migration.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر الهجرة من أقدم الظواهر الإنسانية التي عاشتها المجتمعات المختلفة، فكانت الواسطة في إعمار الأرض وبناء الكثير من الدول والمجتمعات، كما كانت محطة لتلاقي مختلف الحضارات ودعم التواصل الاجتماعي والثقافي فيما بينها، ناهيك عن التأثير الإيجابي الذي تسجله الدول (المصدرة والمستقبلة) في العديد من مجالات الحياة، ليبقى العنصر البشري أهم الحلقات المساهمة في حركية هذه الظاهرة. فالدارس للمسار التاريخي لهذه الأخيرة، سوف يكتشف أن الهجرة لم تشكل أداة للتلاقي بين الشعوب والأمم فحسب، بل لعبت دورا كبيرا في تحديد طبيعة تكوين الأجناس البشرية، لذا حظيت باهتمام كبير في الحقل المعرفي، واستقطبت الكثير من الاهتمام وعنيت بالدراسة والبحث من طرف الباحثين والأخصائيين من حيث المفهوم والتوصيف، فالمقاربات النظرية والدراسات الميدانية المنجزة، أثبتت أن الهجرة بمختلف أشكالها ستظل حقيقة قائمة ولفترات طويلة من الزمن، كما ستشكل إحدى أهم جسور العلاقات المتينة بين مختلف مناطق العالم لتصدير وتوثيق المبادلات مهما كانت الأسباب.

ومع تغير مسار النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، تم الكشف عن النظرة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية الهادفة للهيمنة على العالم، حيث استغلت الشرعية الدولية كغطاء، وأطلقت مع حلفاءها حملاتها العسكرية تحت شعارات محاربة الأنظمة المتسلطة على شعوبها، والحرب الدولية على الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية والحكم الراشد، أما الوجهة فكانت دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة.

إن الوضع الذي آلت إليه الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تمر حاليا بمرحلة انتقالية جد صعبة من جراء المؤامرات التي عجلت من التدخل العسكري للحلفاء، والذي كان من نتائجها إسقاط أنظمة وفرض نماذج حكم موالية وخادمة لمصالحهم، وأمام هشاشة البنية السياسية لما تبقى من أنظمة، وفشل برامج التنمية الاقتصادية، زادت الأمور تعقيدا بعد موجة التغيير التي صاحبت ما اصطلح عليه بالربيع العربي، وأصبحت العديد من الدول (ليبيا، العراق، سوريا، اليمن) أمام معضلة أمنية حقيقية (إرهاب، حروب أهلية، تناحر قبلي)، لم يجد لها المواطن العربي من حل إلا الهجرة القسرية، أو الاستعداد لموت حقيقي، وبذلك أصبحت الأمة العربية عنوانا لحملات تشريد لم يسبق لها مثيل.

أمام التطور المتسارع لأعداد المهاجرين القسريين وأمام تشابك أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها الأمنية، بدأت مؤشرات الخلاف في العلاقات بين الدول المصدرة والدول المستقبلة بشأن مواجهة هذه الظاهرة، مما استدعى من الدول في العديد من مناطق العالم جعل هذه المسألة على رأس أولوياتها الاستراتيجية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، حيث ظهرت تكتلات لدول وحكومات ومنظمات إنسانية محلية، وإقليمية ودولية، وجندت وسائل وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات الرسمية والعلمية الدولية، التي تناولت وبحثت في أسبابها والآثار المترتبة عليها والسياسات الخاصة، للحد منها والتخفيف من الآثار المترتبة عليها أمنيا.

في المقابل، وفي ظل الهشاشة التي تعرفها الساحة السياسية العربية وعدم فعالية البرامج التنموية وتفاقم الأزمة الأمنية، وأمام عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن لظاهرة الهجرة القسرية أن تشكل تهديدا على الأمن المجتمعي في الدول العربية؟ وهل ستوفق سياسات الدول المعنية في مواجهة هذه التهديدات وفق ما جاء به بروتوكول مراكش الأممي للهجرة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، سيتم تناول هذه الدراسة من خلال العناصر التالية:

-تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني للهجرة القسرية

-طبيعة التهديدات الأمنية لظاهرة الهجرة القسرية

-بروتوكول مراكش الأممي للهجرة بين الالتزامات الدولية وإشكالية التعاون

1- تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني للهجرة القسرية:

استقطبت قضية الهجرة القسرية منذ انتهاء الحرب الباردة، مساحة واسعة من اهتمام المنظمات الدولية، كما جندت لها النخب العلمية سواء على مستوى الجامعات أو المعاهد والمراكز المتخصصة أو المؤتمرات الدولية، للبحث في الأسباب الحقيقية الدافعة لها من جهة، والبحث عن طرق وآليات جديدة لمعالجتها من جهة ثانية، خاصة وأن الضغوطات المفروضة من طرف الدول المضيفة أفرزت حالة مأساوية، أصبحت فيها أبسط حقوق المهاجر الإنسانية منعدمة سواء من ناحية نوعية الحياة أو مستوى التعليم، ناهيك عن المستقبل المجهول للأطفال في كثير من مناطق العالم.

أما من الناحية القانونية، فإن قصور الآليات الدولية، جعل من وضعية المهجرين قسريا في نفس الكفة مع المهاجرين غير الشرعيين، وعليه بات من واجب المجتمع الدولي وصناع القرار التنسيق والتعاون من أجل تطوير سند قانوني لهذه الفئة، وإيجاد حلول جذرية بما يضمن حقوق جميع الأطراف.

ورغم نقص المعطيات المتعلقة بالهجرة القسرية بالنظر إلى الصعوبات والظروف الأمنية، للحصول عليها بشكل كاف في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورغم أن البيانات المتوفرة لا تفرق دائما بين الهجرة غير النظامية والهجرة القسرية، إلا أن الدراسات المتوفرة في الحقل المعرفي أصابت إلى حد بعيد في تحديد المتغيرات المتسببة في نشأتها (الهجرة القسرية)، كما ساهمت في اقتراح العديد من الآليات للتخفيف من حدة الأزمة سواء لإعادة المهاجر إلى وطنه الأصلي أو لإعادة توطينه، أو الدمج محليا في البلد المضيف[1].

1-1-تعريف الهجرة القسرية:

تضمنت الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية تعريف كل أنواع الهجرة سواء النظامية أو غير النظامية، القسرية أو الطوعية، وبالتالي فإن كل الفئات التي تدخل ضمن الهجرة القسرية لا يمكن من الناحية القانونية خضوعها إلا للترتيبات التي جاءت بها الاتفاقية الدولية لسنة 1951 بشأن اللاجئين، لأن اللاجئ في الأعراف الدولية يبقى في منأى من العقاب، ويلزم المجتمع الدولي بتوفير حاجياته وضمان حمايته. لكن ما يعيشه المهجرين قسريا في الدول العربية لم يجد الحماية التي أوصت بها الاتفاقية لقصور في توصيف الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية الحالية[2].

-**تعريف هيئة الأمم المتحدة:** "المهاجر هو شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كراهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية". لذلك فإن المصطلح المذكور لا يمكن تطبيقه إلا على الفئات المهاجرة لفترات قصيرة (عمال المزارع الموسميين)[3].

ما يعاب على هذا التعريف أنه لا يمكن تطبيقه على المهاجرين القسريين حتى ولو كانت المدة قصيرة، بالنظر إلى الظروف والمتغيرات الطارئة التي عجلت من تشريد الملايين من البشر، وأحدثت تداخل وتشابك بين مجموعة من تشكيلات جديدة للهجرة والأعمال الإجرامية.

-**تعريف الاتفاقية الدولية (1951)** بشأن اللاجئين، جاء في المادة1:"كل من وجد، نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني/يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد"[4]. بالمقارنة مع تعريف الأمم المتحدة الذي لم يحظى بقبول الدول الفاعلة، فإن القصور الملاحظ في هذه الوثيقة (حماية اللاجئ الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية) تم تداركه ببروتوكول مكمل (1967) الذي وسع من مجال الحماية الدولية .

-**تعريف الفريق العالمي المعني بالهجرة:** "الهجرة القسرية هي الحركة التي يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق سواء بفعل البشر أم بفعل الطبيعة، مثل اللجوء أو النزوح داخليا والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو الكوارث الكيميائية أو النووية، أو بسبب المجاعة أو المشاريع التنموية"[5].

-**تعريف معهد دراسة الهجرة الدولية:** "الأشخاص الذين يهربون عبر الحدود بسبب خوف مسوغ من التعرض للاضطهاد لأسباب مبنية على العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لجماعة اجتماعية معينة أو للرأي السياسي". يدخل هذا التعريف ضمن التشكيلة الثانية من هجرة الأزمات (المصطلح الجديد الذي حدد **أولا** تنقل الفئات إلى بيئة وأخفقوا في الانضمام إليها، **ثانيا** التهجير، و**ثالثا** التحرك المبني على توقعات)[6].

-**تعريف الاتفاقية العربية (1994):** جاء في المادة الأولى، الفقرة الثانية "كل شخص يلتجئ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد، أو احتلاله أو السيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة، ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو في جزء منها"[7].

الخلاصة التي انتهى إليها الباحثون، أن مضامين التعريفات التي تناولت الهجرة القسرية أو اللجوء تشوبها اختلافات جوهرية في التصور أو الطرح النظري، فبعضها اقتصر على فئات معينة وفترات زمنية محددة، وأخرى تنوعت فيها التسميات وتعددت فيها الأسباب والدوافع، ورغم التعريفات الإضافية التي وردت في

البروتوكولات، إلا أن الحلول المطروحة عمليا لم ترقى إلى الحل النهائي للقضاء على الأزمة، مما تسبب في تجددها في ظل ظروف أمنية زادت من تعقدها.

بالنسبة للكثير من المحللين فإن غياب تعريف جامع ودقيق يعتبر من العراقيل التي لم تساعد المجتمع الدولي في رسم أو صياغة استراتيجية فعالة للتعامل مع مخرجات هذه الظاهرة، والتي أصبحت لا تقل أهمية في خطورتها عن ظاهرة الإرهاب، فرغم مصادقة الجمعية العامة الأممية على استراتيجية مواجهتها سنة 2006، إلا أن عدم الاتفاق على تعريف شامل أطال من عمرها[8].

من خلال ما تقدم، وسعيا لاستكشاف نطاق أوسع للمشاكل التي تتعلق بهذا النوع من الهجرة، يمكن تقديم التعريف التالي: الهجرة القسرية هي الهروب الاضطراري والمفاجئ للشخص جماعيا أو فرديا، من مختلف الفئات العمرية والمكانة الاجتماعية والاقتصادية من الوطن الأم، نحو المجهول دون إدراك للمخاطر والتهديدات المنتظرة لأسباب قاهرة، كالحرب وتفشي العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، والإحساس بعدم الاستقرار والانتماء والاطمئنان، بحثا عن حماية دولية لحفظ كرامته وحقه في الحياة وفق الأعراف الدولية.

1-2-الإطار القانوني للهجرة القسرية:

تعتبر مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1789 "الحرية الشخصية هي ملك للإنسانية لا تقبل من القيود إلّا ما كان هادفا، تنظّمها وتوفقّ بين شتّى مناحيها ومختلف توجهاتها بالقوانين لتعميم الفائدة". في حين أن المرجعية التي اعتمدها المجتمع الدولي في أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (في المادة الأولى، والثانية والثالثة)، أكد على أهمية هذه الحقوق وحمايتها "الحق في الحياة، الحق في التنقل من مكان إلى آخر، والحق في العيش بكرامة.....إلخ". ليضاف إليها حق اللجوء حسب نص المادة 14 من نفس الإعلان "لكلِّ فرد حقُّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد"[9]

لتجسيد هذه الحقوق، وأمام الأعداد الهائلة للأشخاص المشردين والمطرودين من أوطانهم، توجهت هيئة الأمم المتحدة إلى بذل جهود معتبرة من أجل تأهيل وإغاثة وإعادة توطين المهاجرين، تكللت في بداية الأمر بإنشاء ما يزيد عن 800 معسكر لتوفير الملجأ لأكثر من سبعة ملايين شخص، وفي مرحلة ثانية تم إعادة توطين 90% من اللاجئين في فترة لا تتجاوز الأربع سنوات (1947-1951)[10].

مواصلة لهذه الجهود، بدأ التفكير في صياغة الآليات القانونية لحماية هذه الفئة، فكانت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الصادرة في 1949.08.12 التي دخلت حيز التنفيذ في 1950، بمثابة النواة الأساسية من أجل توفير المساعدة والحماية، لتتبع فيما بعد باتفاقية حماية اللاجئين الصادرة بتاريخ 1951.07.28، التي دخلت حيز التنفيذ في1954.04.22، ليبدأ العمل الميداني من خلال إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي فتحت نافذة للتعاون مع كل المنظمات الإنسانية الأخرى، ليشمل مجال نشاطها العديد من مناطق العالم بعد حدوث حالات مماثلة لتهجير المواطنين لأسباب عديدة[11].

لتدارك الثغرات القانونية في باب الحماية التي كانت مقتصرة على المهاجرين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تم توسيع مجال الحماية القانونية للاجئين من كل الجنسيات بصدور بروتوكول سنة 1967، وبروتوكول سنة 1977، لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) وغير الدولية (البروتوكول الثاني)، ليفتح بعد ذلك المجال لصدور العديد من الآليات المكملة دوليا، كاتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين (1990.12.18)، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000.11.15)، والبروتوكولين المكملان لها لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، ومنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال[12]. كما صدرت إقليميا العديد من الاتفاقيات من بينها: اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية (1969.09.10)، إعلان قرطاجنة (1984.11.22) لدول أمريكا اللاتينية، الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية (1994.03.27).[13]

لقد فتحت تراكمات الهجرة القسرية مجال واسع للحوار الأكاديمي والتقني لتصبح مجالا للدراسة، بالنظر إلى أهمية الأفكار المنتجة والتي ساهمت في إعادة مفهمة وتوسيع مصطلح المهاجر واللاجئ.

كما استهدفت كل المواثيق الدولية البحث في كيفية التخفيف من تداعيات الأزمة وليس في دوافعها، وذلك عن طريق إعطاء نوع من الحماية القانونية وبعض المساعدات الإنسانية للمهاجرين بصفة عامة، لكن النتائج المتوصل إليها لم ترقى إلى حل شامل، وبات من المؤكد أن العمل الإنساني لا يمكن أن يكون بديلا عن العمل السياسي في الحالات التي تعيشها الدول العربية.

1-3- دوافع الهجرة القسرية:

للهجرة القسرية مجموعة من الدوافع، والتي يمكن اختصارها في دافعين أساسيين:

- **الدوافع المادية:**

المسلم به لدى الأوساط المتتبعة لملف الهجرة سواء في إطاره الأكاديمي النظري أو الإجرائي، أن الإنسان يهاجر طواعية بحثا عن حياة أفضل لنفسه ولأسرته ويحتاج إلى مختلف أنواع الدعم الخارجي، ليتمكن من الصمود لمجموع الأسباب الدافعة لذلك، ويمكن إلى حد ما تطبيق هذا الطرح على الدول الإفريقية التي تسببت قساوة الظروف الاقتصادية وعدم توفر الخدمات في دولهم، إلى هجرة غير نظامية شملت آلاف المواطنين الأفارقة باتجاه أوروبا عبر بوابة الدول المغاربية.

في الكثير من الدول التي دفعت فيها تراكمات الحروب الأهلية والتدخل الأجنبي والإرهاب، إلى هروب ملايين الأشخاص من الوطن الأم، ليجدوا أنفسهم ضحية للتهريب والاتجار[14]. ويصبحوا بذلك الحلقة الضعيفة المعرضة لكل الإقصاءات القانونية والإنسانية أمام السياسات العنصرية والانتقائية التي تعتمدها الدول المضيفة، وبذلك يتحول مطلبهم الاضطراري "اللجوء" إلى هدف صعب المنال، رغم توفر الحماية الدولية حسب ما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين (1951) وبروتوكول 1967.

مهما تعددت الأسباب والأساليب، تبقى الحرب بمختلف أنماطها الدافع الرئيسي لتشريد الأشخاص من أوطانهم، والجز بهم في بيئة أخرى وسط عدد كبير من المخاطر على رأسها تآكل الروابط الهوياتية

والاجتماعية. هذه التحديات يمكن قراءتها عبر عدة محطات: في الموجة الأولى التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي أرغمت أكثر من 11 مليون مواطن من أوروبا الشرقية للهروب من أوطانهم، واللجوء إلى المناطق التي يسيطر عليها الحلفاء، كما هرب قرابة 13 مليون ألماني من روسيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا خوفا من البطش، لتتواصل الهجرة القسرية وتفرض على حوالي مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني لمغادرة وطنه بين 1948 و1967[15]. وفي الموجة الثانية يعتبر الكثير من المحللين أن أحداث سبتمبر 2001 كانت بمثابة الإشارة لإعلان الحرب الدولية على الإرهاب بالطريقة الأمريكية للانتقام من الإسلام، وانتهت إلى احتلال العراق سنة 2003، ودفعت بأكثر من أربعة ملايين عراقي للهجرة، وفتحت المجال للجماعات الإرهابية لسد الفراغ ومواصلة المهمة التي بدأها الجيش الأمريكي[16]. الموجة الثالثة، انطلقت في إطار ما يعرف بـ "المؤامرة" تحت عنوان موجة التغيير الديمقراطي (الربيع العربي)، الذي أشعل فتيل الحرب في العديد من الدول العربية وهجر قرابة 15 مليون مواطن سوري وليبي ويمني، وما زالت تداعياتها وتحدياتها تتزايد بشكل أكثر تعقيدا، سواء بالنسبة للبلدان الواقعة على حدود مناطق النزاعات (تركيا، لبنان، العراق، الأردن، مصر، الجزائر وتونس)، التي تتلقى صعوبات عديدة لاستقبال الفارين من الحرب. أما بالنسبة للدول الأوروبية التي عجزت على احتواء الظاهرة فاضطرت إلى اتخاذ إجراءات تعسفية، مما جعل المهجرين في وضع غير قانوني، وأصبحت بذلك الحماية الدولية غير مضمونة[17].

أما باقي الدوافع كالهروب من الكوارث الطبيعية (25 إلى 30 مليون شخص من المهاجرين عبر العالم)، والاتجار بالأشخاص المستضعفين (21 مليون شخص ضحية العمل الجبري والاتجار والرق العنصري)، وعديمي الجنسية (10 ملايين شخص على الأقل عبر العالم لا يملكون أي جنسية). كل هذه الدوافع وإن شكلت سبب للهجرة القسرية، فإنه لا يمكن اعتبارها من التحديات الأمنية، لأن المواثيق الدولية والإقليمية والوطنية وضعت ضوابط وتمت محاصرة الظاهرة للحيلولة دون تفاقمها، كما جندت لها هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية) من أجل تحقيق نتائج إيجابية في احتواء الظاهرة.

- **الدوافع السياسية:**

يعتبر الكثير من الدارسين أن شلل هيئة الأمم المتحدة في إدارة النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، جعل من مسار العلاقات الدولية في غاية التعقيد والصعوبة وهذا ما تسبب في بروز صراع دولي جديد وأزمات لامتناهية، أصبحت تهدد باستمرارها وحدة وسلامة وسيادة الكثير من الدول العربية "أرض الأزمات"[18] (الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا)، وما يجري الآن من حروب مباشرة أو بالوكالة وتحت مسميات متعددة، يشكل إحدى فصول "المسرحية" التي تدعى لعبة الأمم وصراع المصالح، وهذا بسبب إعادة تمركز القوة بين الدول الكبرى التي أعادت لعبة الشطرنج الكبرى للسيطرة على المنطقة وتجميع نقاط القوة هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن تحقيق التوازن الاستراتيجي (تعادل أو تكافؤ القوى) بين الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وامتداد دول

جنوب البحر الأبيض المتوسط، كآلية لإرساء نظام توافقي وتكتل القوى لردع وإدارة الأزمات دون اللجوء إلى المساعدة، لم يكتب له النجاح أمام مناورة القوى العظمى التي حولت هذا المسعى إلى معادلة غير قابلة للتحقيق، للإبقاء على حالة الخلل الاستراتيجي الذي يرجح التدخل عسكريا، وهذا ما أفرز حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار.

هذه الوضعية ازدادت سوءا بعد دخول القوى الصاعدة كفواعل جديدة في الساحة الدولية عامة والساحة العربية خاصة، مما أفرز نوع من التعددية القطبية التي عجلت في انتشار أنماط عديدة للصراعات (اقتصاد الحرب، تصاعد الفوضى، العنف، والتدخلات الخارجية)، لأن الفاعلين المنخرطين في النزاعات أصروا على تحديد مناطق النفوذ بين أطراف الصراع (العرب وإسرائيل)، والقوى الإقليمية (تركيا، إيران، ودول الخليج)، والدولية المتدخلة في الصراعات[19].

تجدر الإشارة، إلى أن الأزمات التي مر بها الوطن العربي منذ اتفاقية سايكس بيكو 1916 مرورا بنكبة 1948 والحروب الخليجية الثلاثة، وصولا إلى الحرب الدولية على الإرهاب، وموجات التغيير أو ما اصطلح على تسميته الربيع العربي، إنما هي تجسيدا للهدف المبتغى والمتضمن (التفوق الإسرائيلي في المنطقة العربية) وإرساء جو من عدم الاستقرار الأمني[20]. ويمكن قراءة ذلك من خلال دور السياسة الخارجية الأمريكية كفاعل رئيسي في تغذية الحروب والنزاعات الإقليمية التي أفرزت الهجرة القسرية في شكلها الحالي[21].

فالولايات المتحدة الأمريكية هيأت في العديد من المناسبات ظروفا وهمية (نزع أسلحة الدمار الشامل، حماية المدنيين من الأنظمة التسلطية ومكافحة الإرهاب)، لتبرر غزوها للعراق، والتدخل في سوريا وليبيا واليمن، ليتبين للمجتمع الدولي فيما بعد أن الدمار الذي حل بهذه الدول وغيرها، وشرد أفرادها من أوطانهم (حوالي 19 مليون مواطن عربي هجروا قسرا)، إنما حصن موقف إسرائيل وأضاع حقوق المشردين[22].

هذه السياسة العدوانية تجسدت أكثر مع مجئ "دونالد ترامب" إلى الحكم، الذي عارض كل إجراء من شأنه حماية المهاجرين القسريين، فقام بحظر دخول المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية، من بينهم السوريين، كما دافع على بناء جدار لمنع المهاجرين من التسلل لبلاده واستخدام المكسيك كبلد آمن ثالث.

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإنها لم تكن الاستثناء عن القاعدة، فقد انتهجت نفس المسار الأمريكي، من خلال اتخاذ إجراءات ردعية ضد المهاجرين، وفي هذا الصدد أوضح المحامي البريطاني "تيمور لاي" (محامي اللاجئين السوريين لدى محاكم المملكة المتحدة واليونان)، أن الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا (في مارس 2016) اتسمت بالازدواجية في التعامل مع المهجرين قسرا من السوريين الفارين من الحرب، حيث تم إقامة مراكز في الحدود التركية السورية لعدم السماح بالتدفق نحو أوروبا عبر ممر بحر إيجه (اليونان)، مقابل تمويل العملية، مع السماح لبعض السوريين من الوصول إلى أوروبا (الهجرة الانتقائية). والنتيجة النهائية بعد ثلاثة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أن أغلبية السوريين الذين وصلوا إلى أوروبا تم طردهم، وهو ما يتنافى والمادة 33 من الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين لسنة 1951، وأجبروا على العودة إلى تركيا كبلد

آمن ثالث، دون ضمان أي شروط للحماية[23]. ليبقى الموقف الفرنسي المخزي اتجاه المهجرين العزل الفارين من ويلات الحرب شاهدا من خلال دعمها لكل الإجراءات الردعية ضدهم منذ 2015[24].

الجدير بالذكر، أن الدول العربية اعتبرت إلى حد ما أكبر منتج ومستقبل للاجئين في العالم، مع إمكانية استمرار تحركات اللاجئين، خاصة وأن استتباب السلام والأمن – الذي من شأنه إيقاف نزوح العائلات الفارين من الحرب والاضطهاد – لن يلوح في الأفق. كما أنه من غير المستبعد أن تستغل الدول الغربية قضية الهجرة القسرية لإعادة إحياء ديناميكيات الربيع العربي، علما أن النازحين داخليا هم أشخاص مشردون يفتقرون إلى الانسجام المجتمعي.

2-طبيعة التهديدات الأمنية لظاهرة الهجرة القسرية:

لقد أصبحت الهجرة بكل أشكالها، إحدى الظواهر الجديرة بالاهتمام والدراسة، لأن المتغيرات الدولية حولت الهجرة في أبعادها العالمية من منشط لسوق اليد العاملة والتعاون، إلى إحدى أهم التحديات الأمنية، خاصة في ظل التضارب الكبير في تصورات ومدركات الدول المتضررة من المسألة الأمنية، مما أحدث خلاف أو تقاطع في المواقف عند قراءتهم لمفهوم الأمن والتهديدات التي تمس أمنهم وأمن المنطقة، كما لم تتفق هذه الدول على طرق وكيفية التعامل لمحاصرة المخاطر ودرئها[25].

ففي خضم تعاظم الاضطرابات الأمنية والتهديدات غير التقليدية التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، وتزايد طموحات القوى الاستعمارية الكبرى العازمة على جعل العالم يتحرك على وقع خطواتها، تبرز استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، التي رشحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لإحكام سيطرتها عليها، بالنظر إلى العوامل الجيوبوليتيكية والمرتكزات الجيوسياسية والاقتصادية التي تتوفر عليها، والتي جعلت منها القلب النابض في السيادة العالمية.

تنفيذا لهذا المخطط، تم الترويج لمشروع صدام الحضارات لصاحبه "صامويل هنتنجتون"، الذي جعل من الدين الإسلامي العدو القادم لأمريكا، وبعد إعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الإبن" حربه "الصليبية"، تشكل تحالف الحرب على الإرهاب على اعتبار أن المنطقة العربية هي منبع الأصولية، ليتواصل المسلسل وتحت عناوين عديدة، بدأ غزو واحتلال العراق على خلفية نزع أسلحة الدمار الشامل، ثم نشر الديمقراطية (الربيع العربي)، لتجفيف مستنقعات الديكتاتورية (الدول المارقة) الرافضة للحضارة الغربية[26]، في انتظار ما ستسفر عليه صفقة القرن.

إن قصور الآليات الدولية في إلزام الدول لتحمل مسؤولياتها الإنسانية، جعل من المركز القانوني للمهجرين قسريا ضيوف مؤقتين، لأن العديد من الدول لم تصادق على اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، وبهذا أضحى المهجر في مرتبة العبء والخطر المحتمل على أمن وسلامة الدولة المضيفة، التي تأخذ في الحسبان الانتماء الإيديولوجي كمحرك للاضطرابات الداخلية.

2-1-التهديدات الأمنية للهجرة القسرية في المحيط العربي:

تعد نظرية استراتيجيات الهوية سندا قويا لفهم وتحليل إشكاليات التكيف التي يواجهها المهاجر بصفة عامة في البلد المضيف، ففي ظل اللاتجانس بين ثقافة المهاجر الأصلية من جهة، وثقافة المجتمع المضيف من جهة أخرى، يعاني المهاجر حسب الباحثة "كارمل كاميرلي" من أمرين: الأول هو الصراع الثقافي بين معايير وقيم ثقافته الأصلية، ومعايير وقيم ثقافة المجتمع المضيف، مما يؤثر بشكل كبير على التوازن والانسجام بين وظائف الهوية. والثاني بسبب علاقة غير متكافئة مع المجتمع المضيف التي يغلب عليها دائما نوع من الهيمنة والتبعية والأفكار النمطية والنظرة الدونية للمهاجر من طرف هذا المجتمع[27].

بالنسبة للدول المضيفة، فإن الوضعية الأمنية المتأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة، جعلت من المهجرين القسريين تهديدا في العديد من المجالات، مما يحول دون توفير الحماية القانونية اللازمة والخدمة الإنسانية وفق ما تتطلبه المواثيق الدولية. ففي المغرب العربي، تتلقى الجزائر صعوبات في التعامل مع العدد الهائل من المهاجرين الفارين من الصراعات الدموية، على غرار ليبيا ودول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر)، كما تحولت من دولة عبور إلى مقصد للمهاجرين، حيث وصل عدد المهاجرين إلى غاية 2017 (300.000) من بينهم 94220 بين لاجئ وطالب للجوء، أغلبيتهم من جنسيات عربية (فلسطين، سوريا، ليبيا). في حين بلغ عدد اللاجئين في مصر حوالي 267000 من بينهم 116000 سوري، أما في المملكة المغربية فقد بلغ عدد المهاجرين فيها حوالي 30000 لاجئ[28].

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تبقى كل من لبنان والأردن وتركيا من بين الأربعون دولة التي لم تصادق على الاتفاقية الدولية (1951) وبروتوكول (1967)، رغم ذلك تبقى الوجهة المفروضة على المهجرين القسريين من فلسطينيين، عراقيين وسوريين، فالعدد الأكبر من اللاجئين تم إحصائهم في هذه الدول، فرغم قلة الإمكانيات إلا أن هذه الدول أخذت على عاتقها تقديم الإعانة.

وإذا كان الفلسطينيين الذين تم تشريدهم في أعقاب نكبة 1948و1967، قد وفرت لهم جامعة الدول العربية الآلية القانونية لحمايتهم (بروتوكول الدار البيضاء سبتمبر 1965)[29]، إلا أن الأمر مختلف تماما لما يعيشه السوريون من مأساة. فالتطور السريع لحالات الهجرة جعلت منهم خليط بين اللاجئ الشرعي المتواجد في مخيمات رسمية أو غير رسمية على طول الحدود، في حين يحسب آخرون على المهاجرون غير الشرعيين، مما صعب من مهمة إحصاءهم لاتخاذ التدابير الفعلية لتقديم المساعدات. وإذا استمر الوضع على هذا الحال فسوف يضافون إلى ثلث اللاجئين المسجّلين عالميا، والذين طالت حالات منفاهم لأكثر من خمس سنوات ولم يتم تسوية وضعيتهم (الدمج، إعادة التوطين أو العودة للوطن الأم).

وفيما يتعلق بمظاهر تهديد الهجرة القسرية على الدول العربية، يمكن ذكرها فيما يلي:

-الجانب الديموغرافي: غياب آليات دولية لمواجهة هذه الظاهرة الإنسانية المتمثلة في هجرة سكانية بأعداد ضخمة وعلى نطاق واسع، زادت من مخاطر الدول المضيفة أمام تزايد سكاني غير مؤهلة لتأطيره، ناهيك عن التداعيات السياسية التي قد ينجر عليه اختلال التوازن الديموغرافي الطائفي، فالأردن التي يعتبر نصف سكانها من الفلسطينيين بعد منحهم الجنسية (2.117.361)، أصبحت غير قادرة على تحمل أعباء المسؤولية سواء

تجاه نفس الشريحة العائدة من سوريا (450.000)، أو السوريين المتدفقين (3.112.026). أما في لبنان فقد ارتفع عدد سكانها من 4.4 ملايين إلى أكثر من 5.9 ملايين نسمة في غضون سنتين من بينهم (655000 سوري) [30].

-التطور السريع للاضطرابات الأمنية التي تلاقت فيها مختلف شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة المتربصة، لاستغلال الفئات الضعيفة على غرار المهاجرين للمساس بالأمن العام، وأمام غياب النص التشريعي لمواجهة هذه الأزمة، توجهت الدول إلى فرض رقابة مشددة على المهجرين في الداخل وتطويق المعابر الحدودية للحد من التدفق، ويمكن ملاحظة ذلك في أكبر دولة مضيفة (وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، إذ تعد تركيا من الدول الأكثر استقبالا للاجئين بـ 2.7 مليون لاجئ سوري، و 250000 لاجئ من جنسيات متعددة).

-ضعف القدرات الاقتصادية والخدماتية (المياه، والكهرباء، والمدارس، والمرافق الصحية)، كان له تأثير مباشر على المؤسسات الحكومية في الدول المضيفة للتوفيق بين الأعباء الدائمة للمجتمعات المحلية والالتزامات الإنسانية، وأمام الركود الذي يعرفه الاقتصاد، أدت الضغوط القائمة إلى تفشي الفقر والبطالة، حيث وصل حوالي 170000 لبناني إلى ما تحت خط الفقر (عدا المليون لبناني الموجود مسبقا تحت خط الفقر)، لدرجة أن الأوساط الشعبية أصبحت ترفض تدفق المهاجرين، خاصة في مناطق الشمال التي تعد من أكبر المناطق التي تستقبل اللاجئين[31].

-نقص الموارد المالية للدول المضيفة عقد من وضعية المهاجرين الاجتماعية، فرغم المساعدات المالية التي يقدمها المجتمع الدولي وعلى رأسه دول الخليج، إلا أن تزايد عدد اللاجئين دفع بمنظمات الإغاثة (المفوضية السامية للاجئين، ووكالة الإغاثة وتشغيل الفلسطينيين الأونروا)، إلى توجيه نداء دولي لبذل كل جهود المجتمع الدولي للتخفيف من الأعباء التي تتحمّلها الدول المضيفة، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للاجئين.

هذا النداء ناشدت به المفوضية السامية العالم في إحدى اجتماعاتها لاتخاذ مختلف الإجراءات، من أجل تخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتدفق اللاجئين على البلدان المضيفة (معونات مباشرة للحكومات، مساعدة مالية وعينية لجموع اللاجئين، ومبادرات ومشروعات التنمية)[32]. في ذات السياق كان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" قد أعلن في سبتمبر 2015 بمؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، سلسلة من المبادرات المهمة الرامية إلى تحقيق التنمية المشتركة لجميع البلدان، من بينها إنشاء صندوق مساعدة بين بلدان الجنوب من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لاسيما وأن البلدان النامية تستقبل حوالي 86 بالمئة من لاجئي العالم، وقد قدمت إسهامات مهمة في جهود توطين اللاجئين، لذلك ينبغي على البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد تعزيز التضامن وتقاسم المسؤولية[33].

2-2-التهديدات الأمنية للهجرة القسرية في دول الاتحاد الأوروبي:

المسار التاريخي للهجرة في أوروبا ليس وليد اليوم، فقبل الحربين العالميتين، كانت هذه القارة من أكبر المصدرين ولسنوات عديدة للملايين من المهاجرين نحو الولايات المتحدة الأمريكية، أما بعد الحرب العالمية الثانية، فتحولت العديد من الدول الأوروبية إلى ملجأ لأكثر من 30 مليون مهاجر تم طرده من دول أوروبا الشرقية. ومع نهاية الحرب الباردة وجدت أوروبا نفسها أمام أزمة للمهجرين القسريين غير مسبوقة نظرا لعد عوامل منها: انهيار المعسكر الشرقي، واندلاع الحروب في أوروبا الشرقية، والحرب العالمية على الإرهاب، وأخيرا التدخل العسكري في الشرق الأوسط.

أمام المخاوف الأمنية، حاولت الدول الأوروبية التعامل مع ملف المهاجرين وفق القوانين الدولية، على اعتبار أن شعوبها كانت يوما ضحية عمليات تهجير جماعية، إلا أن الخلافات بين القادة الأوروبيين كانت دائما ما تطرح حول الجوانب العملياتية من بينها التوطين والاندماج. ومع تفاقم الاضطرابات الأمنية من جراء الأعمال الإرهابية التي ضربت سنة 2015 العديد من الدول (باريس، بريطانيا والدانمارك)، وأمام ازدياد تدفق المهاجرين بدأت إفرازات الأزمة تنعكس سلبا على الأمن والاستقرار الأوروبي، خاصة وأن عدد الفارين من الحروب الدائرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أوروبا، وصل سنة 2015 إلى (1.004.356 لاجئ) عبر بوابة اليونان (بحر إيجه) أو عبر إيطاليا (لمبيدوزا)، بينما لقي حوالي 3771 مهاجر حتفهم في عرض البحر الأبيض المتوسط[34].

هذه الأرقام، كشفت نقاط ضعف في سياسة تعامل الدول الأوروبية مع ملف الهجرة، الذي أصبح يمثل غطاء أمني لدخول الإرهابيين للأراضي الأوروبية، ووسيلة مربحة للشبكات الإجرامية التي تضطلع بتهريب المخدرات والاتجار بالبشر وتزوير المستندات[35]. ورغم الجلسات التشاورية واللقاءات المتكررة بين القادة، ظهر اختلاف جوهري في المواقف، ومع تفاقم الأوضاع بدأ التوتر والاضطراب بين الدول الأوروبية، ولم يجد صناع القرار من مخرج إلا اللجوء الفوري إلى الوسائل القمعية والإجراءات القانونية الردعية، كحراسة ومراقبة الحدود البرية، وتفعيل الوحدات العسكرية في دوريات لحراسة السواحل على طول الخط الشرقي والغربي للبحر المتوسط، وتعديل قوانين الهجرة وسياسات التعاون في الجوانب الأمنية عبر إنشاء وكالة "فرونتكس" سنة 2004 ، وإبرام اتفاقية مع تركيا (دولة عبور) سنة 2016 لإقامة مراكز استقبال مقابل إعانة مالية قدرت بـ 6 مليار يورو[36].

نفس الاقتراح أوصت به قمة دول الاتحاد الأوروبي في أواخر شهر جوان 2018، لإخراج اللاجئين والمهاجرين من منطقة اليورو، وإقناع دول شمال إفريقيا بإقامة هذه المراكز على أراضيها، مع وعود الاستثمارات في إفريقيا لمساعدة القارة على تحقيق "التحول الاجتماعي والاقتصادي". في هذا الصدد حاولت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" الترويج لهذا المقترح، وتنقلت خصيصا من أجل ذلك إلى دول المغرب العربي، لكن لم تلقى الترحيب المنتظر لدى الجزائر وتونس على خلفية أن أصحاب المبادرة هم من تسببوا بتدخلاتهم العسكرية في دول المنشأ، مما أسفر على تهجير ملايين من الأشخاص قسريا[37].

هذا الرفض كانت له انعكاسات سلبية على توتر علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حسب ما جاء على لسان المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية

"جاك بارو" الذي صرح "بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة، لاسيما مع الجزائر والمغرب، اللتان رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير النظامين، بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية مقابل إعانات مالية، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر جزءا من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية[38].

إضافة إلى ما سبق، فإنه من بين التداعيات الخطيرة للهجرة، ضغط الأحزاب اليمينية المتطرفة[39] المناهضة للمهاجرين لإلغاء اتفاقية "شينغن1995"، وخوفا على هويتهم المسيحية طالبوا بطرد كل المهاجرين، خاصة ذوي الأصول الإسلامية باعتبارهم السبب الرئيسي للبطالة والجريمة وتدهور الأمن الاجتماعي[40]، مما استدعى إدخال تعديلات فورية على العديد من بنود الاتفاقية خاصة ما تعلق بمراقبة الحدود البرية والبحرية. كما تسببت كراهية المهاجرين في قيام المتطرفين بجرائم قتل في حق السياسيين (مقتل الوزير السابق الألماني الداعم لسياسة ميركل للهجرة برصاص إحدى اليمينيين في شهر جوان 2019)[41]. كما طالت جرائم العنصرية الطلبة الأجانب، ففي سنة 2011، فتح المتطرف "أندريس برايفيك" النّار على طلاب بمخيم في جزيرة يوتويا (النرويج) مما أدّى إلى مقتل 69 منهم.

إن تشديد الإجراءات القانونية والأمنية لتعزيز الحدود البرية والضوابط عند نقاط العبور المحددة لكبح التدفقات البرية، اعتبرها الخبراء بالحل الظرفي الذي أسهم في تقليص التدفق من الجهة الشرقية في كل من اليونان، وقبرص، وبلغاريا، ورومانيا (847.084 مهاجر سنة 2015 إلى 390.000 سنة 2016)، إلا أنه عقد الأوضاع في إيطاليا التي تحولت إلى الوجهة المفضلة (181.436 مهاجر سنة 2016). كما تسبب هذا الطوق الأمني في تنشيط حركية شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، الذين استطاعوا أن يجعلوا من البحر الأبيض المتوسط في قلب هذه الأزمة، حيث تم إحصاء أكثر من 12200 متورط في هذا النشاط الإجرامي، كما تم تسجيل 3212 حالة وفاة وفقدان سنة 2016[42].

أمام المخاوف المطروحة في البحر المتوسط (القرصنة، الشبكات الإجرامية، المنافسة الدولية، عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي)، وأمام الضغوطات الأمريكية لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة، توجه القادة الأوروبيين إلى تفعيل استراتيجية الأمن البحري الصادرة سنة 2014، وتم إقحام منظمة الحلف الأطلسي في عمليات المراقبة البحرية للمهاجرين، كما فتحت جسور للتعاون في مجال المعلومات والقضاء مع المؤسسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، لمتابعة ومعاقبة الشبكات الإجرامية وتضييق الخناق على المهاجرين.

ما يعاب على سياسة دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة تحديات الهجرة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أنها لم تطرح نموذج يعتمد على مقاربة التنمية، والبحث عن معالجة الدوافع الحقيقية للهجرة سواء كانت سياسية، أو أمنية، أو اقتصادية[43]، وتوجهت صوب الحل الأمني الذي أثبت محدوديته وعدم نجاعته وفعاليته، بعدما سجلت حالات كثيرة من التجاوزات في معاملة اللاجئين على مستوى الحدود البرية ومراكز الحجز والإيواء، واختراق صارخ للإجراءات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. فرغم أن الاتفاقية الدولية (1951) وفرت الحماية للمهجرين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم

يعملوا بالمثل اتجاه المهجرين العرب (السوريين)، لأن الحسابات الاستراتيجية هي من كانت توجه وتؤثر على صناع القرار في انتهاج الخيارات، للتعامل مع اللاجئين حتى وإن كانت مخالفة للأعراف الدولية.[44]

الأمر الذي دفع المهاجرين للجوء إلى الطرق الغير قانونية (شبكات تهريب البشر وقوارب الموت)، مما تسبب في وفيات وفقدان في عرض البحر المتوسط (قرابة 18500ضحية)، الأمر الذي استدعى من اللجنة الدولية لشؤون المفقودين عقد اجتماع بلاهاي شهر جوان 2019، وتعهدت بتنسيق وتعزيز جهودها لمعرفة مصيرهم[45].

3- بروتوكول مراكش الأممي للهجرة بين الالتزامات الدولية وإشكالية التعاون:

إن الحالة الخطيرة والمأساوية التي آلت إليها وضعية ملايين اللاجئين في العالم، والذين تم تشريدهم بالقوة من أوطانهم، من بينهم 40% من الدول العربية جراء الصراعات والنزاعات المسلحة اللامتناهية، شكلت في جوهرها إحدى أهم الأسباب التي دفعت بالفاعلين المركزيين في الساحة الدولية (الدول، هيئة الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية، المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، منظمات الحقوقيين، المجتمع المدني) إلى إعادة طرح مشكلة الهجرة واللاجئين للنقاش، والتأكيد على ضرورة تحمل الفاعلين في الساحة الدولية مسؤوليتهم، لإيجاد الحلول الملائمة لهذه الظاهرة بداية من معالجة الأسباب العميقة والحقيقية وإيجاد توافق بين الأبعاد المنتهجة للمعالجة، على أن تكون التدابير المتخذة تحمل الصفة الجماعية والغير انفرادية.

تطبيقا لهذا المسعى، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2016.09.16 لائحة بعنوان "إعلان نيويورك" المتضمن مسألة حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين كمرجعية أساسية، وبدأ التفكير لطرح مبادرة جديدة في شكل ميثاق دولي من أجل ضمان السلامة والحفاظ على كرامة المهاجر بغض النظر عن مركزه القانوني. وفي جلسة علنية للجمعية العامة الأممية المنعقدة بتاريخ 2017.12.24، صدرت أول ديباجة للوثيقة لاعتماد الاتفاق الدولي حول "الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"[46]، وحدد تاريخ 18 ديسمبر 2018 المصادف لليوم العالمي للمهاجر لاعتمادها.

كما تقرر تطبيق إعلان نيويورك تحت عنوان "الهجرة بكرامة"، والذي كان من نتائجه صياغة وثيقة دولية حملت اسم البروتوكول الأممي لمعالجة ملف الهجرة، تم عرضه في اجتماع المؤتمر الحكومي الدولي المنعقد في مراكش (المملكة المغربية) بتاريخ 2018.12.09 ، ضم 150 دولة من مجموع 193 دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة[47]. ورغم كل هذه الجهود تبنت العديد من الدول الفاعلة في الساحة الدولية والتي تدعي تضررها من الهجرة موقف معارضة، حيث انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من جلسة التصويت، وهو نفس الموقف الذي انتهجته ثمانية دول أخرى وتحفظت عليه سبعة دول [48] لما جاءت به الوثيقة من حلول، مما يوحي بأن مصلحة الدول المتسببة في الهجرة القسرية تتوافق وديمومة الأزمة[49].

3-1-مضمون وثيقة بروتوكول مراكش:

السياق العام الذي انطلقت منه الهيئة الأممية، أن جوهر النقاش الذي سوف يدعوا له البروتوكول، يتمحور حول النقاط التالية: **أولا** أنه يتعلق بفئة من المجتمع الإنساني (المهاجر) الذي أصبح حقه في الحياة

غير مضمون ومهدد بالزوال، **ثانيا** أن التهميش الذي طال المهاجرين في غربتهم المفروضة للاستفادة من أبسط المزايا الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في المواثيق الدولية الإنسانية ضاعف من مأساتهم، **ثالثا** أن المهاجرين لا يمكن تصورهم كعبء اقتصادي بقدر ما هي مسؤولية والتزام دولي، **رابعا** أن كل النداءات المسجلة سواء من أطراف سياسية، أو إنسانية، أو أكاديمية، تجتمع حول فكرة واحدة، وهي إعادة الاعتبار للمهاجرين سواء بالإدماج المحلي، أو إعادة التوطين أو العودة إلى بلد المنشأ، **خامسا** أن كل الحلول والاستراتيجيات المفعلة لم تثمر للقضاء أو التخفيف من الأزمة بل ضاعفت من تداعياتها، **سادسا** أن مدخلات ومخرجات الهجرة لا يمكن حلها خارج الإطار السلمي وخاصة التنمية[50]، **سابعا** أن الحروب والصراعات الطائفية والإثنية والنزاعات المسلحة تعتبر الدافع والمسبب الرئيسي للهجرة القسرية، وعليه وجب وضعها في صدارة النقاش.

من خلال الدراسة والتحليل لمضمون الميثاق، يتضح جليا أنه لم يأت بجديد، بل أعاد صياغة لأهم المبادئ التي جاءت بها المواثيق الدولية "الدفاع عن حقوق الإنسان، ومساعدة الدول على مواجهة موجات الهجرة عبر تسهيل نقل المعلومات، واستيعاب المهاجرين وتبادل الخبرات، وعدم المساس بسيادة الدول في تعاملها مع المهاجرين". وبهذا اعتبرت الوثيقة بنك يحتوي على مجموعة من التوصيات والإرشادات لتأطير عملية الهجرة في مختلف مراحلها، على أن يبقى التطبيق الأمثل لضمان هجرة آمنة، منظمة وعادلة مرهون بحسن نوايا الدول الموقعة على الميثاق.

كما أن هذه الوثيقة، لم تخلق قواعد قانونية جديدة للتقليص من أزمة المهاجرين بل أنشأت "الحق في الهجرة" (الهجرة العالمية) ليضاف إلى حقوق الإنسان، وبذلك ستفتح الأبواب أمام موجات هجرة كثيفة، وحينها لا يمكن التحكم بها، وهذا ما يتعارض مع السيادة الوطنية وحق الشعوب في إدارة شؤونها.

الطابع التوجيهي لإدارة مسائل الهجرة بطريقة طوعية احتراما لسيادة الدول، كما جاء في الهدف الثاني "السماح له بالإقامة قانونا أو الحصول على الجنسية"، اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية في بيان صادر عن بعثتها في الهيئة الأممية بمثابة إملاء لا ينسجم مع مصالحها، وبالتالي فهو يمس بسيادتها في اتخاذ قراراتها في هذا الشأن، وهو ما يبرر انسحابها.

من الناحية القانونية، يعتبر الفقهاء أن (اتفاقية جنيف 1949 والاتفاقية الأممية 1951) اللتان وفرتا الحماية للاجئ، كان من المفروض أخذهما كمرجعية لتقريب وجهات النظر من أجل إعطاء تعريف محدد للهجرة القسرية، إلا أن الوثيقة لم تستدرك هذا القصور في وقت أصبحت مسألة المهجرين العرب الفارين من النزاعات تطرح بقوة، مع العلم أنهم أصبحوا بدون مركز قانوني يحميهم من التجاوزات، أو يضمن لهم أبسط الحقوق الإنسانية في ظل المضايقات التي تفرضها الدول المضيفة خاصة الأوروبية.

كما يعاب على الوثيقة غياب شرط الإلزامية الذي لا يحمل الدول الموقعة مسؤوليتها الدولية، بل بالعكس يمنحها حق وسلطة سيادية لتحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول والبقاء في أراضيها، كما يمنحها آلية للتعاون أو ميثاق حسن السلوك لضمان مصالح الجميع، من جهة للتقليل من مخاوف الدول المضيفة، ومن

جهة ثانية ضمان حقوق المهاجرين. ويمكن قراءة هذه المواقف المخزية في مبادرة فرنسا وألمانيا الهادفة إلى استمالة أغلبية دول الاتحاد الأوروبي المناهضة للهجرة حسب الهدف السابع عشر (17)[51].

المبادئ التي حملتها الوثيقة للمحافظة على كرامة المهجر، ومحاربة كل النماذج الاستغلالية التي يتعرض لها، كانت عبارة عن شعارات تغنى بها الجميع، لأن الواقع المعاش أثبت عدم تجسيدها فعليا رغم كثرة وتعداد الآليات الإدارية والإجرائية للمتابعة، ومراجعة التقييم والتنفيذ التي عددها البروتوكول لمساعدة صانعي القرار في كل من دول الأصل والعبور والمقصد، لفهم الديناميكية المعقدة للهجرة بمختلف صورها ومواجهة الظروف أو الدوافع التي أرغمت المهاجرين للمغامرة بحياتهم رغم المخاطر[52]. لكن هذا التصور أخفق من البداية وتلقى الكثير من الانتقادات، وعليه يرجح الباحثين أن المسار ما زال طويلا للوصول إلى هجرة آمنة ومنظمة وعادلة، خاصة إذا لم تتراجع الدول الفاعلة عن مواقفها الرافضة للبروتوكول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

3-2-التداعيات المستقبلية للبروتوكول الأممي على الهجرة في الوطن العربي:

التحولات الكبرى التي واكبت نهاية الحرب الباردة خاصة في مجال التعايش السلمي، أرست مفهوم جديد للحياة وهو ما يعرف بـ"الأمن الجماعي"، بحيث أصبح في متناول الشعوب والأمم التواصل والتخاطب مباشرة في عالم بلا حدود في جو من الأمن والأمان، لكن تراكم الخلافات والصراعات التي برزت في العلاقات الدولية (مكافحة الإرهاب، نزع الأسلحة النووية، إحلال الديمقراطية في العالم، التنافس الاقتصادي)، كانت له تداعيات على السلم والأمن الدوليين من جهة، وبروز بؤر توتر جديدة، سواء بين الشعوب أو بين أفراد الأمة الواحدة في العديد من مناطق العالم من جهة ثانية. فالخاسر الأكبر في هذه المعادلة هو العالم العربي، الذي حولته الخلافات السياسية الداخلية إلى مخبر تجارب لكل المؤامرات الخارجية التي أفرزت في الأخير خريطة تقسيم يغلب عليها طابع الأزمة المتعددة الاتجاهات (التدخلات العسكرية، الحروب الطائفية، الصراعات الإيديولوجية، الإرهاب، الهجرة القسرية، اختلال توازن القوى، شلل في المجال الاقتصادي، توتر في العلاقات الدبلوماسية). وأمام التناقض الصريح في المواقف الرسمية في مبادرات السلام والتسوية الموجهة للعالم العربي، ثبت أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت بتحطيم أي مبادرة سلمية من أجل الإبقاء على الصراعات وليس حلها[53].

كما أن الميثاق الدولي الجديد للهجرة سوف تكون له تداعيات خطيرة على مستقبل الهجرة في الدول العربية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

-تناوله بشكل عام للدوافع في الهدف الثاني "محاربة العوامل السلبية والمشاكل الهيكلية التي تفرض على السكان مغادرة أوطانهم"، دون التدقيق في العوامل الحقيقية الدافعة للهجرة في العديد من الدول العربية "التدخل الأجنبي"، وإلغاء صفة الإلزامية لتطبيق المواثيق الدولية الضامنة لحقوق المهاجر، مما عقد المسألة قبل حلها.

-سيتزايد شعور اللاجئين المحاصرون بين دول مضيفة تحاول ترحيلهم عنها من جهة، ورحلة العودة المحفوفة بالمخاطر من جهة أخرى. وفي هذا الشأن أكد المفوض السامي للهجرة "فيليبو غراندي" خلال افتتاح المنتدى السنوي للتوطين المنعقد بتاريخ 2019.07.01، إلى إعادة توطين المهاجرين الأكثر تعرضا للخطر

خلال سنة 2020، وخص بالذكر "المهجرين السوريين الذي يمثلون 40% من مجموع المهاجرين، يليهم لاجئو جنوب السودان (14%)، ثم لاجئو جمهورية الكونغو الديمقراطية (11%)[54].

-خيار الإعادة الطواعية الجماعية للمهجرين إلى أوطانهم لن يتحقق في المستقبل القريب على فرضية أن الوضع سيظل غير مؤكد، وغير مستقر أمام استمرار التحديات الأمنية والسياسية المتعددة[55].

-احترام السيادة الوطنية في التعامل مع ملف الهجرة شرط ملزم، وهدف أساسي واجب تحقيقه كما جاء في توصيات الميثاق العالمي للهجرة، رغم ذلك رفضته العديد من الدول بحجة انتهاك سيادتها، فماذا عن سيادة الدول العربية التي تسببت التدخلات العسكرية في تلطيخها وأفرزت من ورائها العديد من المعضلات، وعلى رأسها الهجرة القسرية التي دفعت بملايين السكان لمغادرة بلدانهم خوفا على حياتهم.

-عجز كل الترتيبات والآليات الإقليمية والدولية في مواجهة التحديات والصراعات المدمرة المستعصية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم يمنع الملايين من النازحين والمهجرين خارج بلدانهم ودول الجوار، على غرار لبنان والأردن التي زادت أعبائها، من تعليق الأمل على جهود الهيئة الأممية للتخفيف من حدة الأزمة، لكنها أفرجت عن ميثاق محكوم عليه بالفشل.

بناء على ما جاء في ديباجة الميثاق الأممي الأخير والذي من شأنه أن "يوفر رؤية مشتركة قادرة على مواجهة التحيز الغير موضوعي ضد المهاجرين مع إرساء أساس للتعاون الدولي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، يجب على الدول العربية في الإطار الإقليمي (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي)، التنسيق والتعاون لتوحيد الرأي قبل التوجه إلى التعاون الخارجي مع الدول الكبرى (مجلس الأمن الدولي)، والمنظمات الخاصة (المنظمة الدولية للاجئين).

خاتمة:

لقد أثرت التدخلات العسكرية على التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحويلها إلى أرض للأزمات، وما التجارب المأساوية التي تمر بها الدول العربية فيما يتعلق بالهجرة القسرية، إلا دليل قاطع على مدى إصرار الغرب في الإبقاء على بؤر التوتر لغاية تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

فإذا كانت الدول العربية المضيفة للمهجرين قسريا قد رضخت للأمر الواقع، وقبلت استضافة المهجرين لأجل غير مسمى رغم النقائص والصعوبات المالية لضمان الحماية لهم، فإن الحقيقة التي ظهرت عليها دول الاتحاد الأوروبي طرحت جدل ونقاش كبيرين في الساحة الدولية، بعدما تحولت من مناصر ومدافع عن القيم والمثل العليا للإنسانية إلى أكبر معارضي للهجرة، والأخطر من ذلك أنها وظفت كل الإجراءات القانونية الردعية المسيئة للمهاجرين في مراكز العبور والحجز.

وبما أن العالم في تغير مستمر، وتعددت فيه موازين القوة وأصبحت المصلحة هي المعيار في العلاقات الدولية (إدارة المصالح بالأزمات)، فإن تسوية مشكلة الهجرة القسرية أصبحت من المواضيع الشائكة والمعقدة المطروحة في العلاقات الدولية، ولم يبق أمام الأنظمة العربية إلا القيام بالخطوات التالية:

-على الجامعة العربية أن تستعيد سيادتها لقيادة النظام الإقليمي العربي وتفرض عدم اللجوء إلى سياسة التحالف الأجنبي على حساب التكتل العربي، والدعوة لبناء استراتيجية عسكرية ومنظومة دفاع قوية مشتركة (تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك) للاندماج ومواكبة هذه التحولات، ومن خلالها تسوية الأزمات الأمنية الداخلية اللامتناهية (الحروب الأهلية الدموية في سوريا، ليبيا، العراق، اليمن، وفض النزاعات الطائفية)، ومواجهة التحديات والتهديدات الخارجية من بينها التدخلات العسكرية الأجنبية المتسببة في الهجرة القسرية.

-إعادة النظر في المواقف وسد هوة الخلافات السياسية لتجسيد ما جاء في الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية في 25-26 جوان 2017)، كما يجب الانضمام إلى كل الآليات الدولية المتضمنة موضوع الهجرة، مع تعزيز المشاركة في كل مسارات الحوار والتعاون من أجل الإسراع في إنهاء الصراعات "الدافع الأساسي للهجرة القسرية"، لضمان حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم.

-يجب تفويت الفرصة على الدول الأجنبية للتدخل من جديد ونقل العدوى لدول أخرى، من خلال مساندة الدول التي تمر باضطرابات لإزالة كل العقبات المؤدية للانسداد، وبعث برامج تنموية هادفة وفتح قنوات التواصل مع مختلف فئات المجتمع، من أجل إرساء قاعدة المصالحة والسلم وترسيخ قيم التسامح والعدل ونبذ العنف.

-التفكير في إطار الجامعة العربية لخلق آلية قانونية، يتم من خلالها مشاركة كل الدول العربية في تحمل أعباء ومسؤولية استضافة المهجرين القسريين لفترة زمنية معينة، بالمقابل يجب تسخير كل الجهود للتسوية السلمية للأزمة.

-على الدول العربية استخلاص الدروس من نتائج المنتدى العالمي الأول حول اللاجئين الذي انعقد في ديسمبر 2019 بسويسرا، والذي تزامن مع موعد المصادقة على البروتوكول الدولي في الجمعية العامة الأممية، من أجل الضغط على المجتمع الدولي لتحويل الإطار الشامل للميثاق إلى أداة ملزمة تتمتع بآلية تنفيذية ذات مصداقية لإنهاء الصراعات.

الهوامش:

[1] فيليب يوديونيجي،"تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل: وجهات نظر من لبنان والأردن والعراق". لندن: مركز الشرق الأوسط، كلية الاقتصاد، العدد 6، سبتمبر 2016، ص5.

[2] فايزة بركان، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، (رسالة ماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر) 2011-2012، ص 22.

[3] "اللاجئون والمهاجرون"، الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الأمم المتحدة: www.refugeesmigrants.un.org

[4] "اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئ"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ التصفح 20.04.2021: https://www.unhcr.org/ar/4f44a8f16.html

[5] تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة". بيروت: بيت الأمم المتحدة، 2015، ص119.

[6] سوزان مارتن وسانجو لافيراسنغي وآبي تايلو، "ما هي هجرة الأزمات؟". نشرة الهجرة القسرية، العدد 54، مارس 2014، ص5.

[7] "الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية". موقع حقي، تاريخ التصفح 25.04.2021:
http://d34l7003f1n5sg.cloudfront.net/legislation/HRIDRL0134_RefugeesArabCountries_Ar_1994.pdf

[8]مونيت زارد، "الاستبعاد والإرهاب واتفاقية اللاجئين". نشرة الهجرة القسرية، العدد 13، يونيو 2002، ص 33.

[9] "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". موقع الأمم المتحدة، تاريخ التصفح 24.04.2021:
https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

[10]كولن بندي، "المهاجرين واللاجئون والتاريخ والسابقات والأحداث". نشرة الهجرة القسرية، العدد 51، يناير 2016، ص6.

[11]عبابسة حمزة، "الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي". (أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)، الجزائر،2017، ص 57.

[12]Kiara Neri, « Le droit international face aux nouveaux défis de l'immigration clandestine en mer », Revue Québécoise de droit international, volume 26-1, 2013, P.130.

[13]عادل عامر، "الإطار القانوني لحق اللجوء في الوطن العربي". موقع الصدى، تاريخ النشر 6.05.2017، تاريخ التصفح 29.04.2021: http://elsada.net/42427/

[14]في دراسة حول الهجرة غير الشرعية أنجزها المركز التونسي للدراسات الاستراتيجية في 26 أكتوبر 2017، تبين أن عصابات تهريب البشر تحقق أرباح تصل إلى أكثر من 400 مليار دولار سنويا، سواء كان النشاط محليا، إقليميا أو دوليا، وما زاد في تعقيد أمور المهاجرين من غياب الحماية القانونية، على مستوى دول الأصل والعبور والمضيفة، مما جعل منهم بضاعة يتاجر بها المهربين. أنظر الرابط التالي:

https://ar.leaders.com.tn/uploads/FCK_files/Les%20clandestins.pdf

[15]مهى يحي، مروان المعشر، أزمات اللاجئين في العالم العربي: آفاق عربية مخاطر ومسارات نحو التجديد، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 24.01.2019، تاريخ التصفح 29.04.2021:
https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78167

[16]أحمد فتح الله عبد القادر أحمد وآخرون، الانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018. ص ص 19-21.

[17]تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة". بيروت: بيت الأمم المتحدة، 2015، ص6.

[18] محمد عبد السلام، "أرض الأزمات: البحث عن "بجعة بيضاء" في منطقة الشرق الأوسط". اتجاهات الأحداث، العدد 28، ديسمبر 2018، ص ص 6-7.

[19]Xenia Wickett, « America's International Role Under Donald Trump », Chatham House (The Royal Institute of International Affairs London), US and the Americas Programme /January 2017, p 4.

[20]عبد الغفار عفيفي الدويك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجا". المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد 1، العدد التعريفي، الرياض، 2017 ص31.

[21] بالعودة إلى الإحصائيات المستقاة من تقرير اللجنة الدولية للهجرة، "حالة الهجرة الدولية لعام 2017 في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، فإن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العديد من الدول، فرضت بالإضافة إلى 5.2 مليون فلسطيني إلى تشريد 19 مليون شخص من أوطانهم الأصلية، 1.4 مليون أفغاني في الداخل و2.5 مليون لاجئ في الخارج، هجرت أكثر من 6 ملايين سوري داخليا، وما يزيد عن 4.8 مليون لاجئ في الخارج، كما أسفرت

الحرب على العراق على مغادرة 4.4 مليون مواطن عراقي لمنازلهم، كما توجه أكثر من ربع مليون لاجئ إلى خارج الوطن، كما تم تشريد 2.5 مليون يمني، وهروب أكثر من نصف مليون ليبي داخل وخارج الوطن، وآلاف السودانيين والصوماليين.

[22]آزاده شهشهاني، "دور الولايات المتحدة في الهجرة القسرية من الشرق الأوسط". موقع أوبن جلوبل رايت، تاريخ النشر 2017.10.18، تاريخ التصفح 30.03.2021:

https://www.openglobalrights.org/the-us-role-in-forced-migration-from-the-middle-east/?lang=Arabic

[23] "الاتفاقية الأوروبية التركية بشأن اللاجئين هل تركت السوريين في مهب الريح؟". موقع مهاجر نيوز، تاريخ النشر 29.06.2019 ، تاريخ التصفح 10.04.2021:

https://www.dw.com/ar

[24]Jean-Pierre FILIU, « les Arabes, leur destin et le nôtre : histoire d'une libération » .Paris: les éditions la découverte 2015, pp.226-243.

[25]حسب تقير اللجنة الدولية للهجرة لسنة 2017، فقد بلغ عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم 258 مليون شخص، من بينهم 68 مليون مشرد قسري (25 مليون لاجئ، 3 ملايين طالب لجوء وأكثر من 40 مليون مشرد داخليا. يقيم 106 مليون من المهاجرين في قارة آسيا، و61 مليون في أوروبا، و38 مليون في الأمريكيتين، و36 مليون في إفريقيا، و17 مليون في البلدان الجزرية. أنظر: موقع الأمم المتحدة حول "الهجرة":

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

[26] PETER DALE Scott, La Route vers le Nouveau Désordre Mondial, *50 ans d'ambitions* secrètes des États-Unis .Paris :éditions Demi-Line,2010, p.253.

[27] عزام أمين، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات التثاقف دراسة تحليلية نظرية. الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016، ص 30.

[28]Mohamed Saïb MUSETTE, « Les Migrations dans l'espace euromaghrébin à l'aune des mutations régionales :Perspectives de la coopération régionale CREAD, MESRS, 2019.

[29]تحت عنوان البروتوكول الخاص بمعاملة الفلسطينيين في الدول العربية، دعت الجامعة، الدول الأعضاء المشاركة فيه، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتزويد الفلسطينيين في الدول العربية بما يمكن اعتباره حماية مؤقتة لهم، ويشمل الحق في العمل، السفر داخل الدول الأعضاء، الحق في الحصول على وثائق السفر والتأشيرة، وأذون الدخول المعتادة بالنسبة إلى المواطنين العرب الآخرين.

[30]مهى يحي، مروان المعشر، "أزمات اللاجئين في العالم العربي: آفاق عربية مخاطر ومسارات نحو التجديد". مرجع سابق.

[31] حسب تقرير للبنك الدولي، فإن الأثر الاقتصادي للأزمة السورية على لبنان مدمّر، خاصة وأن الاقتصاد اللبناني يعاني خسائر تراكمية تُقدر بـ7.5 مليارات دولار. كما أن تدفّق السوريين يرفع معدّل البطالة ويدفع الحكومة إلى اقتراض المزيد من الأموال لتلبية الخدمات العامة. أنظر: نشرة الشرق الأوسط من بيروت، بتاريخ 2013.12.29، على الموقع الالكتروني: lb.boel.org.

[32]المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية"، جنيف 2013.

[33]الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 70، الجلسة العامة 60، تاريخ النشر 20.11.2015:

https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/70/PV.60

[34]مايكل ج ماكنيرني، جياكومو بيرسي باولي، سارة غراند كليمنت، "تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظور تحليلي"، مؤسسة الراند (Europe-RAND)، 2017، ص5.

[35]حسب تقرير لمكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) لسنة 2015، وصل الاتجار بالبشر نسبة 15%، وتجارة المخدرات 22 % ، تزوير مستندات السفر والإقامة 18 %، كما وصلت عائدات الاتجار بالبشر 6.3 مليار يورو. هذه المعدلات المخيفة تستدعي حسب الخبراء إعادة النظر في المنظومة القانونية لمواجهة الجريمة المنظمة.

[36]"خمسة أعوام على اتفاقية اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي... خبراء يطالبون بتعديل الاتفاق!". موقع مهاجر نيوز، تاريخ النشر 16.03.2021، تاريخ التصفح 10.04.2021:

https://www.infomigrants.net/ar/post/30891

[37] ستيفن أنغينيندت، وآن كوخ وأرميري ماير، "التعاون في الإنماء ومعالجة "الأسباب الجذرية". نشرة الهجرة القسرية، العدد 52، ماي 2016. ص29.

[38]ختو فايزة، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995.2010"، (رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر)، 2011–2012، ص161.

[39]حزب "الشّعب الدّانماركي"، حصل في انتخابات 2015 على 21.1% من الأصوات، حزب "الجبهة الوطنيّة" الفرنسيّ، ثاني أكبر الأحزاب منذ 2015، حزب "الحرّيّة" الهولّندي، حزب "الاستقلال" البريطاني، الحزب السّويد الدّيمقراطي" اليميني المتطرّف الثّالث داخل البرلمان، كلها معادية للهجرة حفاظا على الهويّة المسيحية.

[40] أشارت إحدى الدراسات، بأن مخاوف اليمين المتطرف نابعة من عدد سكّان أوروبا الذي لن يتغيّر بحلول العام 2050، في حين يتوقع زيادة نحو 4 ملايين من المسلمون بسبب الهجرة، وعندها سيشكّلون حوالي 20% من سكّان أوروبا مقابل 6% حاليًا، مقارنة بالأرقام الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، فإن عدد المسلمون في نفس الفترة 2050 لن يتجاوز نسبة 16% من سكّان أوروبا. أنظر: رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها". الدفاع الوطني، العدد 98، تشرين الأول 2016.

[41]محمد علي صالح، "إرهاب أعداء المهاجرين أكثر من إرهاب المهاجرين" جريدة الشرق الأوسط، العدد 14847، 2019.06.22.

[42] تم تسجيل دخول 186.000 مهاجر سنة 2017 (181.436 عن طريق البحر، الوجهة إيطاليا قادمين من ليبيا)، و144.000 سنة 2018 (119.369 عن طريق البحر، الوجهة إيطاليا قادمين من ليبيا) و59.389 في شهر أوت 2019، (23.370 عن طريق البحر، الوجهة إيطاليا قادمين من ليبيا)، مما يؤكد أن دول الاتحاد الأوروبي لا يهمها إلا تأمين مصالحها في المحيط المجاور، لذلك عززت الإجراءات الأمنية. أنظر: الموقع الإلكتروني migration.iom.int/europe

[43]أنغينيندت ستيفن وكوخ أن وماير أرميري، "التعاون في الإنماء والمعالجة: الأسباب الجذرية". مرجع سابق.

[44]ريال سليمان، "تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل: وجهات نظر من لبنان، الأردن والعراق"، لندن، مركز الشرق الأوسط ، المجلد 6، سبتمبر 2016 ، ص33.

[45]هذه اللجنة الدولية، أنشئت في أعقاب نزاعات يوغسلافيا سابقا، وتأسست بتوصية من زعماء مجموعة الدول السبع خلال الاجتماع المنعقد في مدينة ليون الفرنسية سنة 1996، للمزيد أنظر: "لجنة دولية لكشف مصير آلاف المهاجرين المفقودين بالبحر المتوسط". تاريخ النشر 15 يونيو 2019، تاريخ التصفح 10.03.2020: https://www.alaraby.co.uk

[46]في كلمة الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" في افتتاح المؤتمر "الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية" أن "المهاجرين هم محرك خارق للعادة للنمو". وأضاف أن الميثاق سيشكل خارطة طريق لمجابهة المشاكل التي تعترض المهاجرين، ولا يفرض الميثاق سياسات الهجرة على الدول الأعضاء ولا ينتهك سيادتها، وهو غير ملزم لكنه خطوة غير مسبوقة لزيادة التعاون الدولي".

[47]هذه الوثيقة وإن كانت غير ملزمة قانونيا، فإنها تقر بناء على مبادئ حقوق الإنسان وتقاسم المسؤولية بالحاجة إلى صياغة نهج للتعاون لتعميم الفائدة للهجرة، بما يساعد على تحدي مخاطرها بالنسبة للأفراد والمجتمعات في دول المنشأ، العبور والمقصد، فقد وصفها الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" بأنها خارطة طريق لمنع المعاناة والفوضى.

[48]قائمة الدول المعارضة للميثاق الدولي هي: النمسا، أستراليا، تشيكيا، جمهورية الدومينكان، المجر، ليتوانيا، بولندا وسلوفاكيا. أما الدول المتحفظة على الميثاق الدولي فهي: بلجيكا، بلغاريا، إستونيا، إيطاليا، سلوفينيا، سويسرا وإسرائيل.

[49] وصفت الممثلة للأمين العام المكلفة بشؤون الهجرة الدولية "لويز أربور"، الاقتراحات الرامية إلى رفضه بـ "المؤسفة" و "الخاطئة"، لأن الميثاق لا ينتقص من حقوق الدول في إدارة حدودها، ولكنه يسعى بكل بساطة إلى تنظيم الحركات العابرة للحدود . وفي مقارنة لمضمون هذا الميثاق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، أضافت "إن الميثاق ليس بأي حال من الأحوال تعديا على سيادة الدول وغير ملزم قانونيا. إنه إطار للتعاون فقط". أما "ماريا فرناندا إسبينوزا" رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذكرت في مؤتمر صحفي بتاريخ 2019.06.29، أن اجتماع الدول الأعضاء وصياغتها للميثاق العالمي للهجرة يمثل بالتحديد إطار دولي قوي للغاية، بشأن حقوق الإنسان، وأن الأشخاص المتنقلين نزوحا هم بشر، وبالتالي يحق لهم أن تحترم حقوقهم الأساسية."

[50] في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها المنظمة الدولية للهجرة في 2016.09.19، جعلت من تعزيز مفهوم التنوع وإدماج المهاجرين في المجتمع المضيف حجر الزاوية في أي نقاش يطرح حول التسوية في حقبة ما بعد انتهاء الصراع. كما أوصت تحت عنوان "عدم التخلي عن أحد" بتسهيل الهجرة، التنقل المنظم، الآمن، المنتظم، المسؤول للأشخاص، الطلاب، والتحويلات المالية، من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل مسؤول.

[51]اعترف بعض الخبراء في دراسة حول الهجرة بعنوان "أوروبا ليست الهدف الرئيسي"، بمعهد برلين للسكان والتطور الديمغرافي بألمانيا، أنه بفضل ميثاق الهجرة العالمي الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018 بغالبية ساحقة، يوجد لأول مرة إطار تعاون لتنسيق سياسة الهجرة عالميا. أنظر: أدريان هايرمان، يانا أريزين، وأليسا كابس وراينر كلينغهولتس، "، دراسة حول الهجرة: أوروبا ليست الهدف الرئيسي للمهاجرين". موقع مهاجر نيوز، تاريخ النشر 5.07.2019 ، تاريخ التصفح 05.03.2020: https://www.infomigrants.net

[52]بان كي مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة أكد في إحدى تدخلاته بشأن ملف الهجرة، "حق المهجرين قسريا في الحماية بالقول: " الرجال والنساء والأطفال الهاربون من الحرب والاضطهاد يستحقون دعما يشمل حقهم في اللجوء، أرجو كل من يقف في طريق حقوق اللاجئين أن يقف لحظة مكانهم"، وأضاف بالقول: "لا يمكننا تجاهل المشاكل السياسية الحقيقية للهجرة، حيث لا يمكننا أن نغفل الفرص الهائلة التي توفرها للمهاجرين والدول التي يغادرونها والبلدان التي يزورونها". أنظر: تقرير الهجرة لسنة 2015.

[53] محمد محمود كالو، "اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول"، (تركيا) جامعة أديامان، المؤتمر العلمي الدولي الأول13-2016.05.14.

[54] "المفوضية تؤكد على تعزيز إعادة التوطين كشريان حياة للاجئين". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 01.07. 2019: https://www.unhcr.org/ar/news/press/2019/7/5d1b2ff44.html

[55]حسين نور، "تصدير: سوريا 2018-البحث عن حلول". نشرة الهجرة القسرية، العدد 57، فيفري 2018، ص4.